

مُقَدِّمَةٌ

يتولى هذا البحث الكشف عن إحدى النظريات الكبرى التي تتشكل منها المنظومة المنهجية الأصولية في الإسلام . وهي نظرية ينضوي تحتها وينبع منها عدد كبير من المبادئ والقواعد التي وجهت التفكير الإسلامي ، وتحكمت في الإنتاج العلمي الإسلامي . وهي نظرية تعطي جهازا منهجيا واسعا ومنسجما ، لمعالجة عدد لا يحصى من القضايا والمسائل العلمية والعملية التي يحتوى عليها الإسلام ، وتواجه العقل المسلم ، باعتبارها نوازل ومشاكل جديدة .

وهذه النظرية نبتت بدورها الأولى في ذهني منذ أكثر من عشر سنين ، وبقيت طيلة هذه المدة تنمو وترعرع ، وتتأصل وتتفرع ، وتتكشف لي معالمها وآثارها ، كلما اتسع تعاملتي مع العلوم الإسلامية ، وكلما زاد تأملي في قوانينها وقواعدها .

وبالرغم من أني لا أستطيع أن أدفع عن نفسي الاعتقاد بأن هذه النظرية هي نظرية جديدة ، من حيث اكتشافها ، والكشف عنها كاملة ، ومن حيث تأصيلها عقليا ونقلها ، ومن حيث وضع ضوابطها ، ورفع إشكالاتها ، بالرغم من هذا ، فإني لا أنكر أن بعض الكلمات المضيفة لبعض علمائنا كانت حاسمة عندي في التنبيه على هذه النظرية ، وفي الإشارة إلى بعض مسالكها وجوانبها .

وأخص بالذكر منهم الأئمة :

ابن عبد البر ، وابن عبد السلام ، والقرافي ، والشاطبي ، رحمهم الله تعالى . وسيأتي كلامهم في مناسبات قادمة إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت هذه النظرية ، وبسطت مسائلها عبر المراحل الآتية :

المدخل :

وقد خصصته لتقديم فكرة مختصرة عن هذه النظرية ، ولتوضيح بعض المصطلحات الأساسية التي يدور عليها هذا البحث ، ولا تخفى ضرورة ذلك وأهميته .

الباب الأول :

وقد عرضت فيه التطبيقات التي يتمثل فيها العمل بنظرية التقريب والتغليب . وأكثر ما جرى فيه العمل بالتقريب والتغليب ، هو علوم : الحديث والفقه والأصول . ولهذا كانت التطبيقات التي اخترتها لتجلية العمل بنظرية التقريب والتغليب عند علمائنا ، من هذه العلوم الثلاثة .

وقد اخترت أن أقدم تطبيقات النظرية على تأصيلها ، لكون التطبيقات أبلغ في البيان وأيسر على الفهم ، ثم إن التطبيقات - بكثرتها وتنوع مجالاتها - تساعد على إثبات وجود هذه النظرية وسريانها في العلوم الإسلامية ، بحيث لا يبقى لي بعد ذلك سوى كشف خيوطها ، ووضع اليد على ارتباطاتها ، عبر المسائل والفروع التطبيقية .

الباب الثاني :

وهو الباب الذي أوليته أكبر عناية ، باعتباره عندي أهم إنجاز في هذا البحث ، وقد قمت فيه بتأصيل النظرية . ويتمثل هذا التأصيل في ثلاثة جوانب هي :

١ - أدلة النظرية :

حيث أثبت أن هذه النظرية تقوم على أسس وأدلة تشهد لمشروعيتها وصحة العمل بها . وهي تفيد في مجموعها وجملتها القطع بصحة العمل بالتقريب والتغليب ، وهي أدلة عقلية وعقلية ، ولكن بما أن هذه النظرية قد نسبت إلى العلوم الشرعية ، وأعملت في مسائلها وأحكامها ، فقد عولت في إثباتها أساساً على الأدلة النقلية .

٢- إشكالات النظرية :

فهذه النظرية - خصوصا مع جودة الكشف عنها وعن سعة تأثيرها - تثير إشكالات ومحاذير ، فكان لا بد من معالجة هذه الإشكالات والمحاذير ، ولا بد من دفع بعض الاعتراضات الواردة عليها ، حتى يكون تأصيلها أمتن وأوضح .

٣- ضوابط النظرية :

والغرض من هذه الضوابط إتمام بناء النظرية ، وتيسير العمل بمقتضاها ، وضمان السلامة من محاذيرها وسوء تطبيقها .

الباب الثالث :

وقد قدمت فيه تطبيقات جديدة لنظرية التقريب والتغليب ، فبعد تقديم النظرية وبيانها مفصلة ومؤصلة ومضبوطة ، أردت أن نستفيد منها ونستعين بفعاليتها المنهجية في معالجة بعض القضايا العلمية ، وهي معالجة تزيد من توضيح النظرية وبيان أهميتها وسعة مجالات العمل بها .

وقد كان من المبادئ التي التزمت بها وحرصت عليها في هذا البحث : تحري الجدة والنفع ، والإعراض عما خلا منهما ، راجيا بذلك أن أدخل في قول رسول الله ﷺ : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة ، إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » ^(١) .

ففي الحديث دلالة على أن العلم المعتبر ، المأجور صاحبه ، إنما هو العلم النافع : « وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع » كما يقول النووي في شرحه للحديث .

(١) الحديث رواه مسلم عن أبي هريرة ، كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، ورواه ابن عبد البر بأسانيد وألفاظ مختلفة. انظر : جامع بيان العلم وفضله : ١٧ ، ١٨ .

فليس كل علم مطلوباً ومرغوباً ، وليس مجرد التكرار والاجترار يدخل صاحبه فيمن خلفوا علماً يُنتفع به ، بل ما أكثر المصنفات التي كان أخرى بأصحابها أن يشغلوا أوقاتهم بغيرها . وقد حكى العلامة الأبي^(١) عن شيخه الإمام ابن عرفة ، أنه كان يقول في حديث « أو علم ينتفع به » : « إنما تدخل التأليف في ذلك ، إذا اشتملت على فوائد زائدة ، وإلا فهو تحسير للكاغد » قال الأبي موضحاً : « ويعني بالفائدة : الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه . أما إن لم يشتمل التأليف إلا على نقل ما في الكتب ، فهو الذي قال فيه : تحسير للكاغد » .

وأما ما يملأ هذا البحث من كثرة النقول والاستشهادات ، فليس خارجاً عن هذا المبدأ - مبدأ تحري الجديد والنافع - لأنني إنما أنقل القديم لأستخرج منه الجديد ، ولأبني به وعليه الجديد ، وحتى في هذه الحالة ، فإنني أنتقي وأتحرى النافع والأمنع .

وهناك شيء آخر راعيته فيما نقلته من استشهادات وأمثلة ، هو أن أبرز بعض الأقوال والآراء النفيسة ، وأكشف عنها النقاب ، وأدفع بها إلى التداول والرواج ، إيماناً مني أنها لم تنل ما تستحقه من ذلك .

كما أنني التزمت بالإيجاز والاقتصار على القدر الذي يحقق المقصود أو يخدمه ، وهكذا تحاشيت الاشتغال بالمقدمات والاستطرادات ، وتحاشيت بسط كثير من المسائل الأصولية ، أو الفقهية ، أو اللغوية ، التي تعرض لي ، وتتصل بكلامي . واقتصرت منها على ما رأيته حداً أدنى ، مما يخدم مسألي الأصلية ، فقد أكتفي بخلاصة موجزة ، وقد أكتفي بالإشارة والإحالة ، وقد أكتفي بجانب من المسألة ، وإذا وجدت المقام يتطلب قدراً من التفصيل والتطويل ، فعلت ذلك بالقدر الذي يتطلبه المقام ، ولا أزيد ولا أسرف .

(١) انظر نيل الابتهاج ، للتنبكتي : ٢٧٥ .

أسأل الله الكريم الرحيم أن يجبر عثرتي ، ويغفر زلتي ، ويتقبل مني ما قصدت فيه
النفع والإحسان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الرباط في ٢٥ من ذي القعدة ١٤١٢ هـ - ٢٠ من مايو ١٩٩٢ م .

